



Analysis of the relationship between the index of the number of shares in the Iraqi Stock Exchange and some macroeconomic variables in the Iraqi economy for the period (2004-2021)^(*)

Researchers: Assist.Prof.Dr. Muhannad Khamis Abd⁽¹⁾, Researcher: Maysaa Anaid Mikhilif⁽²⁾,
University of Fallujah, College of Administration and Economics
(1), (2) Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

Key words:

Index of Number of Shares, Money Supply, Unemployment, Economic Growth.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 16 Apr. 2023
Accepted 05 May. 2023
Available online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq



*Corresponding authors:

Muhannad Khamis Abd
Maysaa Anaid Mikhilif
College of Administration and Economics,
University of Fallujah



Abstract:

The aim of the research is to measure and analyze the relationship between the effect of the number of shares index on some macroeconomic variables in the Iraqi economy for the period (2004-2021) using the analytical approach and according to the effect of fluctuations in the Iraqi economy. The research concluded a number of conclusions, the most important of which was that the overall relationship between the index of the number of shares and the average per capita share of the gross domestic product is a positive relationship in most of the research period, and this is consistent with the logic of economic theory. And that the overall relationship between the index of the number of shares and the money supply is a positive relationship in most of the research period, and this is consistent with the logic of economic theory, i.e. an increase in the rates of the number of shares index leads to an increase in the money supply in the Iraqi economy during the research period. And that the overall relationship between the index of the number of shares and the unemployment rate is that the relationship is negative in most of the research period and this is consistent with the logic of economic theory, and therefore the research recommends that the state should work to find appropriate solutions and work to find an appropriate alternative such as the development of the industrial sector and the agricultural sector, especially since Iraq enjoys.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

تحليل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية وبعض المتغيرات

الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004) (*)

الباحثة: ميساء عنيد مخلف

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

أ.م.د. مهند خميس عبد

جامعة الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد

Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

المستخلص

الهدف من البحث هو قياس وتحليل العلاقة بين تأثير مؤشر عدد الأسهم على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004) باستخدام المنهج التحليلي وحسب تأثير التقلبات في الاقتصاد العراقي، لمؤشر عدد الأسهم في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وخلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات كان من أهمها ان مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة ايجابية في اغلب مدة البحث، وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية أي زيادة في معدلات مؤشر عدد الأسهم تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وان مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد هي علاقة ايجابية في اغلب مدة البحث، وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية أي زيادة في معدلات مؤشر عدد الأسهم يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وان مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة هي ان العلاقة سلبية في اغلب مدة البحث، وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية، ولذلك يوصي البحث على الدولة ان تعمل على ايجاد الحلول المناسبة والعمل على ايجاد البديل الملائم مثل تنمية القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وخاصة ان العراق يتمتع بوفرة وخصوبة أراضي، فضلاً عن وفرة المياه الموجودة فيه.

الكلمات المفتاحية: مؤشر عدد الأسهم، عرض النقد، البطالة، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

عند النظر إلى واقع سوق العراق للأوراق المالية والظروف التي مر بها والتي رافقت مدة زمنية معينة اذ نجد انه ليس من المستغرب ان تمر سوق العراق للأوراق المالية بظروف وأزمات اقتصادية مالية متتالية تجعلها بحاله من عدم التوازن والاستقرار، وبذلك تظهر العديد من المشاكل مثل ضبابية أداء سوق العراق للأوراق المالية حول مدى تأثيرها الايجابي أو السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، على الرغم ان بعض جوانبها اخذ طريق الاصلاح وبشكل تدريجي، إلا ان الجوانب المالية والنقدية بحاجة إلى مزيد من الشفافية والاصلاح في التعاملات المالية، ولا بد من تدخل حقيقي وجاد من قبل الجهات ذات العلاقة بهدف معالجة المشاكل من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية سليمة تعمل على معالجة المشاكل التي يتعرض لها سوق العراق للأوراق المالية والتي تتطلب من الباحثين القيام بالعديد من الدراسات والبحوث لتقديم الحلول

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

المناسبة لمعالجة هذه المشاكل أو الحد منها ومن هذه الرؤية المتواضعة وبهدف الاسهام في هذا المجال تم اختيار هذا الموضوع.

مشكلة البحث:

تتحدد فجوة البحث في بيان الأثر الذي يتركه مؤشر عدد الأسهم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث وفق التساؤل الآتي: (ما مدى انعكاس مسار مؤشر عدد الأسهم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

فرضية البحث:

يسعى هذا البحث ومن خلال المشكلة التي هو في صدد معالجتها إلى اختبار الفرضية الآتية: إن أثر مؤشر عدد الأسهم ينعكس بصورة ايجابية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة أثر مؤشر عدد الأسهم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

منهج البحث:

اتبع البحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات المأخوذة من الجهات ذات العلاقة خلال مدة البحث.

أهمية البحث:

تكمن الأهمية في بيان أثر مؤشر عدد الأسهم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021).

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: يغطي البحث المدة الزمنية (2004-2021).

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى ثلاث محاور إذ تضمن المحور الأول: مفهوم مؤشر عدد الأسهم، فضلاً عن متوسط نصيب الفرد والبطالة وعرض النقد، أما المحور الثاني فقد اختص بتحليل أثر مؤشر عدد الأسهم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، أما المحور الثالث اختص بالاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات سابقة:

1. دراسة (عبدالكريم ودلول، 2011):

واقع أداء سوق العراق للأوراق المالية ومقارنته مع بعض الأسواق المالية العربية هدفت الدراسة إلى تحديد نقاط القوة والضعف في أداء سوق العراق للأوراق المالية وخاصة ما يتعلق بنشاط وسيولة السوق، وكذلك دراسة طبيعة أداء الأسواق المالية العربية التي تتشابه في كثير من ظروفها مع سوق العراق للأوراق المالية. في حين كانت أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة تفعيل أداء سوق العراق للأوراق المالية وكذلك تعزيز درجة نشاطه ودرجة السيولة فيه والاستفادة من تجارب الأسواق المالية العربية ذات الأداء المرتفع. أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي ينبغي على إدارة سوق العراق للأوراق المالية ان تسعى إلى تفعيل أداء هذه الأسواق وزيادة درجة الشفافية والحوكمة والتعاملات الالكترونية فيها وكذلك الاستفادة من تجارب الأسواق المالية العربية الفاعلة.

2. دراسة (سراي وبن مرزوق، 2020):

دراسة اقتصادية تحليلية لأثر التضخم على مؤشرات أداء السوق المالية حالة سوق عمان للأوراق المالية للمدة (1980-2015)

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أداء السوق المالية متمثلة في مجموعة من المؤشرات (مؤشر القيمة السوقية، مؤشر حجم التداول، مؤشر العام لأسعار الأسهم، معدل دوران الأسهم) من جهة ومعدلات التضخم من جهة أخرى، في سوق الأوراق المالية خلال المدة (1980-2015) وباستخدام التحليل الاحصائي. أهم الاستنتاجات توصلت إليها من خلال الدراسة التطبيقية يلاحظ ان هناك علاقة موجبة بين معدلات التضخم السائد في الاقتصاد الاردني ومؤشرات الأداء في السوق المالية (عمان)، إذ كان الارتباط بين معدلات التضخم ومؤشرات كان قوياً باستثناء معدل دوران الأسهم الذي كان للتضخم أثر متوسط عليه وهذا ما يتوقف مع منهج النظرية الاقتصادية في منهجها الأول أي إن الدراسة التطبيقية على سوق عمان للأوراق المالية تتفق مع نظرية فيشر والتي تنص على وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم ومؤشرات أداء السوق المالية. أما أهم التوصيات فإنها اوصت الدراسة بتنويع أدوات استثمار سوق عمان للأوراق المالية بما يتناسب مع المستثمرين يؤدي إلى زيادة السيولة وانخفاض المخاطر الناجمة عن محدودية أدوات السياسة المالية، فضلاً عن تطوير أداء السوق ورفع مستوى الافصاح المالي.

الإضافة العلمية للبحث:

إن ما يميز هذا البحث عن غيره من البحوث السابقة في هذا الموضوع انه سعى إلى إيجاد الحلول المناسبة من خلال رؤية شاملة تضمنت تحليل أثر مؤشر عدد الأسهم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي، ولهذا يعد هذا البحث استكمالاً وإضافة للبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال بالنسبة للاقتصاد العراقي مع اختلاف المدة الزمنية.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي لمؤشر عدد الأسهم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تهدف هذه الفقرة إلى تحليل واقع العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة، عرض النقد) ومعرفة هل ان هذه العلاقة هي علاقة طردية أم علاقة عكسية وفق منطق النظرية الاقتصادية وكما يلي:

أولاً: نبذة تاريخية لسوق العراق للأوراق المالية:

ترجع محاولات تأسيس سوق مالية في العراق إلى نهاية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي بعد صدور القانون الذي يسمح بتداول الأسهم والسندات عام (1939)، واخذ عدد من الشركات يتزايد حتى وصل إلى (40) شركة عام (1950) وكانت أسهمها تتداول في سوق غير رسمية، ثم صدر القانون رقم (31) لعام (1957) الذي اجاز للجمهور الاكتتاب في أسهم تلك الشركات، وبعد الأحداث السياسية التي شهدتها العراق في النصف الأول من الستينيات صدر القانون رقم (100) عام (1964) وتم بموجبية تأميم الشركات والمصارف التجارية وأدى ذلك إلى انخفاض تداول الأسهم بشكل كبير واصبح النشاط الاقتصادي واضح يدار من قبل الدولة حتى النصف الاول من الثمانينيات، وأيضاً صدور قانون الشركات (21) لسنة (1997) والذي ألغى القانون السابق لعام (1983) والذي يهدف إلى تشجيع إنشاء الشركات الخاصة والمختلطة وتطويرها، فضلاً عن صدور قانون شركات الاستثمار المالي ذي الرقم (5) لعام (1998) والذي يسمح بإنشاء الشركات ومزاولة أعمالها في تأسيس المحافظ الاستثمارية وممارسة أعمالها بعد الحصول على الموافقة من البنك المركزي وخصوصاً في إصدارها سندات قرض وشهادات الايداع وفق أسعار الفائدة المقررة، وذلك لتعاملها في شراء وبيع حوالات الخزينة والأسهم والسندات وإدارتها لبعض أعمال الوساطة المالية ويذكر ان أول شركة استثمارية مالية عراقية (الأمين للاستثمار المالي) تأسست في (28- 1999-4) وبرأسمال قدره مليون دينار، ومن ثم تأسست بعدها الشركات المالية أخرى منها (الأيام، والخيمة، والزوراء، والوئام) وقد تبين لنا التطور الملحوظ وذلك من خلال تطور مؤشرات السوق فقد ازداد عدد الشركات إلى (98) عام (2001) بعد ان كان ما يقارب (60) شركة، وزادت عدد الأسهم بشكل كبير، إذ وصل إلى (4004) مليون سهم بعد ان كان ما يقارب (50) مليون سهم عام (1991) في حين ان ازدادت القيمة السوقية حتى بلغت (497224) مليون دينار عام (2001) بعد ان كانت (3733) مليون دينار عام (1991). وعلى الرغم من كل ذلك فإن الأسواق المالية ظلت تعاني من الكثير من الظواهر السلبية سواء تعلق ذلك بسيولة الأوراق المالية أو بدائية اسلوب التداول ومحدودية عدد المستثمرين وسيطرت عدد منهم على التعاملات في السوق وقصوره بالتعامل على المستثمرين المحليين وضعف الشفافية والتحليل المالي فيه، علاوة على تذبذب أسعار الأسهم وارتفاع المؤشرات وانخفاضها بين المدة (1991- 200) وكان طبيعياً ان السوق لم يستطيع التواصل مع الأسواق الاقليمية والعربية والدولية كونه يعمل في ظل بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة عانت الكثير من الاختلالات (الجبوري، 2022: 23)، لذلك يمكن تعريف سوق العراق للأوراق المالية: انه سوق اقتصادية ذات استقلال مالي وإداري غير مرتبط بجهة معينة، يدار من قبل مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى مجلس المحافظين.

والسوق هو المكان الذي يلتقي فيه المستثمرون حيث يتم التعامل بالأوراق المالية ببيعاً وشراء وهو بشكل أحد القنوات التي ينساب فيه المال بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة مما يساعد في تعبئة المدخرات وتنميتها وتهيتها للمجالات الاستثمارية المختلفة (الربيعي، 2009: 7).

ثانياً: مفهوم مؤشر عدد الأسهم:

هي عبارة عن مجموع سعر الأسهم مضروباً بحجم الشركة في السوق، بحيث يكون موجب حين يكون عدد الأسهم التي ارتفعت أسعارها أكثر من عدد الأسهم التي انخفضت أسعارها خلال اليوم ذاته والعكس صحيح. والمؤشر بمثابة مقياس الحرارة بالنسبة للسوق ويظهر إن كان مستوى السوق قد ارتفع أو انخفض ويحسب الارتفاع والانخفاض على أساس تغير مستوى المؤشر بالنقطة، إذ يحتسب مستوى مبدئي للمؤشر يتم معرفة التغير بالنسبة له، تقيس المؤشرات في أسواق الأوراق المالية مستوى الأسعار، إذ تقوم على عينة من أسهم الشركات التي يتم تداولها في السوق المالية ويتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس حالة السوق التي يهدف المؤشر إلى قياسها. بعض المؤشرات تقيس حالة السوق بصفة عامة، وهناك مؤشرات قطاعية وهي التي تقيس حالة السوق بالنسبة إلى قطاع أو صناعة معينة مثل مؤشر داو جونز لصناعة النقل (النعمي والخرشة، 2007: 161).

ثالثاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعريف خاصة للنمو الاقتصادي ومنها :

إنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما لمدة سنة واحدة (Amin,2003:113)، ويمكن تعريفه على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عبدالعزیز وإيما، 2006: 51). كما يقصد بالنمو الاقتصادي على أنه نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية غالباً ما تكون سنة (عبد، 2021: 34) كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، أو ارتفاع معدل الدخل الفردي (الوادي وخريس، 2007: 331).

رابعاً: أنواع النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يقتصر بالزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية معينة، ولهذا يجب أن نميز بين أنواع النمو الاقتصادي وكما يلي:

1. **النمو التلقائي:** يمثل النمو التلقائي الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني، وهذا نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجتمع بطريقة تلقائية ومن دون تخطيط مركزي مسبق ويمتاز هذا النوع من أنواع النمو بالبطء وإن احتمال تعرضه إلى تقلبات عنيفة لاحقاً تكون واردة (بن قن، 2013: 65).
2. **النمو الاقتصادي المكثف:** ويقصد بالنمو الاقتصادي المكثف الاستخدام الأكثر كفاءة للمدخلات (رأس مال المادي، زيادة إنتاجية العمالة، المواد) وهذا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويختلف هذا النوع من النمو عن النمو الواسع لأن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في النمو السكاني، وبناءً على ما تقدم فإن الدخل الفردي سوف يزداد عند الانتقال من النمو الموسع إلى

النمو المكثف وهذا يؤدي إلى تحسين الوضع المعاشي للمجتمع بصورة عامة والدخل الفردي بصورة خاصة (Bjork,1999:2).

3. النمو القاسي: وهذا النوع من أنواع النمو الاقتصادي الذي يستفاد منه الميسورين والطبقة الغنية من عوائد النمو الاقتصادي، بينما يقع الملايين من أفراد المجتمع في مستويات متدنية جداً من الفقر، ومن أمثلة هذا النمو الاقتصادي الذي حصل في المكسيك والبرازيل أي إن التطورات في زيادات النمو الاقتصادي تعود إلى اصحاب الدخل العالية على حساب اصحاب الدخل المنخفضة (الشمري، 2008: 82).

4. النمو العابر: ويقصد بهذا النوع بعدم الاستمرارية في تطور النمو الاقتصادي بسبب العوامل الخارجية الطارئة التي تمنعه من الاستمرار، وأن من العوامل التي جعلت من النمو الاقتصادي ان يحقق زيادات مفاجئة وهي نفسها التي تسبب في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عندما تزول والصفة التي تغلب على هذا النوع من النمو انه غير ثابت ولا يملك صفة الدوام والاستمرارية ويسود هذا النوع من النمو الاقتصادي في أغلب البلدان النامية لأن أغلبها تحقق نمو اقتصادي غير مستمر نتيجة العوامل الخارجية التي تحقق زيادة أو انخفاض في النمو الاقتصادي (ماجد، 2008: 18).

خامساً: مفهوم البطالة:

تعد البطالة مشكلة عالمية إذ توجد نسبة مختلفة في كل دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، وكما هو معروف ان البطالة تعني عدم توفر فرص عمل لشخص يرغب في العمل في مجال معين يتفق مع خبرته وقدرته، وكما تعرف البطالة على انها اضطراب جانبي من العمل المنتج اقتصادياً على التوقف عن العمل توقف اضطراري على الرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (الشمري، 2009: 289).

وبناءً على ما تقدم يمكن ان تعرف البطالة على انها: الحالة التي يبحث فيها الأفراد عن العمل ولكن لا يجدونه وذلك لسد احتياجاتهم المتعددة والتي تكفل لهم العيش الكريم وبعيدا عن طلب الحاجة ولا يشمل هذا المفهوم طلبة المدارس أو من يقومون بالخدمات المنزلية فهذه الفئات تصنف خارج قوة العمل.

سادساً: أنواع البطالة:

إن تعدد اسباب البطالة يؤدي إلى تعدد أنواعها ومسمياتها وهناك العديد من المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتحديد أنواع البطالة، والبعض منها تصبح صفة تتميز بها بعض المجتمعات والنظم بشكل واضح بسبب مرحلة نموها الاقتصادي وطبيعة تركيبها الاقتصادي والبطالة تكون على أنواع عديدة أهمها ما يلي:

1. البطالة الهيكلية: يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية، وينتج عن هذا النوع ظهور حالة عدم التوافق بين المهارات الموجودة والمهارات المطلوبة للفرص الوظيفية المتاحة في اقتصاد البلد (القريشي، 2007: 187).

2. البطالة المقنعة: يمثل هذا النوع من أنواع البطالة بتشغيل عدد من العمال يفوق الاحتياجات الفعلية، أي زيادة في عدد العمال لا يقابلها زيادة في الإنتاج مع قصور فرص التوظيف في القطاعات الإنتاجية، وهذا النوع يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نتيجة اشغال العمال في

مجالات تكون الإنتاجية فيها محددة، ويعد هذا النوع من أخطر أنواع البطالة لأنه يمثل هدراً للموارد ولا يضيف على الناتج القومي الإجمالي إنتاجية أي أن الإنتاجية تكون سالبة (عبدالسميع، 2007: 16)، والمعنى الاقتصادي لهذا أنه لا يمكن عد كل شخص يدرج اسمه ضمن قائمة العاملين عاملاً، فإن الشخص الذي يحقق زيادة في الإنتاج وهو الذي يعد عاملاً ويكون معدل الإنتاجية لديه مرتفعة وموجبة. وهناك أشخاص يعملون ومدرجون ضمن قوائم العاملين لكن الإنتاجية لديهم منخفضة أي تقترب من الصفر أو السالب، وبالتالي يطلق على هؤلاء العاطلون عن العمل وتمثل هذه الحالة بطالة مقنعة ويظهر هذا النوع في القطاع الزراعي (الفريشي، 2007: 195). وبناءً على ما تقدم يمكن أن تعرف البطالة المقنعة على أنها تمثل الإنتاجية الصفرية أي أن الإنتاج الكلي يتناقص والإنتاج الحدي يكون سالب.

3. البطالة الاختيارية: يظهر هذا النوع من أنواع البطالة عندما يكون هناك أفراد لا يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق، وذلك بسبب مرونة الأسعار والأجور في السوق مما يعني عدم وجود بطالة إجبارية لأن الأسعار والأجور تتمتع بالمرونة لتعيد الوضع إلى حالة التوازن (الهزيماوي، 2022: 27).

4. البطالة الموسمية أو العارضة: يظهر هذا النوع من البطالة بشكل موسمي ويرتبط هذا النوع بطبيعة النشاط الإنتاجي وتذبذبه بين حاجة النشاط إلى اليد العاملة في أوقات محددة، وتراجع عن هذه الحاجة في أوقات أخرى وذلك بحسب طبيعة الموسم، وفي العادة يوجد هذا النوع من البطالة في مجال الأعمال الزراعية، وكذلك في مجال السياحة نظراً لموسمية تلك القطاعات. وهناك مواسم مخصصة لهذه القطاعات التي يزداد الطلب عليها وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب على الأيدي العاملة وإن هذا الطلب ينخفض عند انتهاء ذلك الموسم (خضر وآخرون، 2013: 21). وبناءً على ما سبق يمكن أن تعرف البطالة الموسمية أو العارضة على أنها مصطلح يشير إلى تغير الطلب على نوع معين من الوظائف والموظفين مع تغير الموسم.

سابعاً: مفهوم عرض النقد:

يعرف عرض النقد أو كما يسمى أيضاً بالكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة، ويضم جميع وسائل الدفع المتاحة للتداول وهي التي تكون بحوزة الأفراد والمؤسسات والمؤسسات، وكما يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية التي تكون بحوزة الأشخاص أو المجتمع خلال مدة زمنية معينة (الدليمي، 1990: 106)، كما يعرف عرض النقد بأنه مجموع الوحدات النقدية التي يتم تداولها في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة (نجم، 2020: 192)، أو يمكن تعريف عرض النقد بأنه: مجموع الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد المحلي والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي التي تعتبر حقا لمالكيها من المشروعات المختلفة ويمكن من خلالها الحصول على السلع والخدمات (المان، 2010: 93). وبناءً على ما تقدم يمكن تعريف عرض النقد بأنه: عبارة عن القدرة الشرائية التي تكون موجودة بحوزة الأفراد والمؤسسات والمؤسسات، فضلاً عن المال الموجود ضمن الحسابات المصرفية أي أنه الرصيد الكلي من العملات والأدوات المالية السائلة التي يتم تداولها في اقتصاد دوله ما.

ثامناً: أنواع عرض النقد:

يمكن تقسيم أنواع عرض النقد إلى الآتي:

1. **الأساس النقدي (MO):** ويطلق على الأساس النقدي بالقاعدة النقدية القياسية الأولى ويعد الأساس النقدي هو الأسهل والأوسع انتشاراً وهي عبارة عن قياس كمية العملات (الورقية والمعدنية) المتداولة في اقتصاد ما، فضلاً عن ذلك المتوفر منها على شكل احتياطات نقدية في المصارف التجارية والبنك المركزي. ويعد الأساس النقدي مقياس ضيق لقياس عرض النقود، إلا أنه الأسهل على الإطلاق من ناحية الحصول عليه بينما يصعب إجراء القياسات الأخرى لها لأنها تتطلب أنظمة نقدية متطورة وجهود كبيرة وكذلك متابعة دقيقة ومستمرة (شلهوب، 2007: 124).

2. **عرض النقد بمعنى الضيق (M1):** يمثل عرض النقد بمعنى الضيق مختلف وسائل الدفع، إذ يشمل مجموع النقود الرسمية الموجودة بحوزة الأفراد والمؤسسات، فضلاً عن الودائع تحت الطلب، وبناءً على ذلك عند حساب عرض النقد يجب استبعاد ما يلي: (كاظم وحسين، 2013: 239)

أ. الودائع التي تكون موجودة بحوزة البنوك التجارية.

ب. ودائع البنك المركزي وودائع الحكومة لدى الخزينة.

ت. النقود المطبوعة حديثاً والتي لم توزع بعد.

وعليه يمكن التعبير عن عرض النقد بمعنى الضيق وفق الصيغة الآتية:

$$M1 = DD + CC \dots\dots\dots(1)$$

إذ أن: M1: عرض النقد بالمعنى الضيق.

DD: الودائع الجارية، CC: العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي.

3. **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):** ويطلق عليه أحياناً بالسيولة المحلية أو الداخلية ويتكون من عرض النقد بالمعنى الضيق مضافاً إليه الودائع الآجلة في البنوك التجارية وودائع التوفير. وعليه يمكن التعبير عن عرض النقد بمعنى الواسع وفق الصيغة الآتية: (السيد علي ونزار، 2004: 29)

$$M2 = M1 + Td + Sd \dots\dots\dots(2)$$

$$M2 = DD + CC + Td + Sd \dots\dots\dots(3)$$

إذ أن: M2: عرض النقد بالمعنى الواسع.

Sd: ودائع التوفير، DD: الودائع الجارية، Td: نقود الودائع.

M1: عرض النقد بالمعنى الضيق، CC: العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي.

4. **عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3):** يمثل هذا المعنى عرض النقد الواسع (السيولة المحلية) مضافاً إليه الادخارات خارج البنوك التجارية (أي لدى جمعيات الاقراض والمؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة... الخ) ويمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية: (حداد ومشهور، 2005: 90)

$$M3 = M2 + MS \dots\dots\dots(4)$$

$$M3 = M1 + Td + Sd + MS \dots\dots\dots(5)$$

إذ أن: M3: عرض النقد بالمعنى الاوسع، M2: عرض النقد بالمعنى الواسع.
Sd: ودائع التوفير، Td: نقود الودائع.
MS: اشباه النقود، M1: عرض النقد بالمعنى الضيق.

تاسعاً: العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تهدف هذه الفقرة إلى تحليل واقع العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة، عرض النقد) ومعرفة هل ان هذه العلاقة هي علاقة طردية ام علاقة عكسية وفق منطق النظرية الاقتصادية وكما يلي:

1. العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد: يعد مؤشر عدد الأسهم من المؤشرات التي تنعكس من الناحية الاقتصادية بصورة ايجابية على متوسط نصيب الفرد وفق منطق النظرية الاقتصادية إذ ان في حالة ارتفاع مؤشر عدد الأسهم في سوق الأوراق المالية فإن متوسط نصيب الفرد سوف يزداد وبنفس المدة وبهذا فإن مجمل العلاقة بين مؤشر سوق النقطة ومتوسط نصيب الفرد هي علاقة طردية.

2. العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد: تكمن العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد حسب منطق النظرية الاقتصادية من العلاقات المهمة والتي تعكس العلاقة الطردية بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد المطروح من قبل السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، وان مجمل هذه العلاقة تكمن في ان ارتفاع مؤشر عدد الأسهم في الأسواق المالية فإن هذا ينعكس على الزيادة في عرض النقد وذلك بسبب ارتفاع حجم المعاملات المالية في الأسواق المالية وبهذا فإن اي زيادة أو ارتفاع في مؤشر السوق ينعكس من خلال ارتفاع في المعروض النقدي لنفس المدة وفق النظرية الاقتصادية.

3. العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم والبطالة: تعد العلاقة بين عدد الأسهم والبطالة حسب نظريات الفكر الاقتصادي أي وفق (منطق النظرية الاقتصادية) ان العلاقة تكون عكسية. أي في حالة ارتفاع مؤشر عدد الأسهم فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض عرض النقد في السوق، وهذا يبين لنا ان حجم الاستثمار سينخفض، وبالتالي فإن عدد المشاريع الاستثمارية سوف تنخفض وهذا يؤدي إلى تسريح عدد العاملين وزيادة عدد العاطلين عن العمل وهذا ينعكس على انخفاض الطلب الكلي على العاملين مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

المحور الثاني: تحليل واقع العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (2004-2021):

من أجل تحليل واقع العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية منها (النمو الاقتصادي معبراً عنه بمتوسط نصيب الفرد، عرض النقد، البطالة) ومعرفة هل ان العلاقة هي علاقة ايجابية أم سلبية وفق بيانات الاقتصاد العراقي وبيان مدى توافقها وفق منطق النظرية الاقتصادية من عدمه خلال مدة البحث (2004-2021) ولذلك تم وضع منهجية يتم خلالها معرفة كل علاقة مؤشر من المؤشرات سوق الأوراق المالية مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محل البحث وكما يأتي:

أولاً: العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي (2004-2021):

لقد تم التطرق إلى العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد وفق منطق النظرية الاقتصادية في الجانب النظري من هذا البحث وهنا سنتطرق إلى واقع العلاقة في الاقتصاد العراقي وفق البيانات الواردة في الجدول (1) الذي يوضح مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021).

الجدول (1) مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021)

السنوات	عدد الأسهم	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	عدد الأسهم	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2004	14393	3752.634	2013	625640	4820.961
2005	55639	3703.146	2014	871182	5101.040
2006	57975	3796.875	2015	743852	4993.586
2007	152990	3754.987	2016	579640	4817.351
2008	150853	3944.918	2017	917542	5515.131
2009	211290	3938.244	2018	631420	5426.264
2010	255659	4095.269	2019	376806	5380.576
2011	492371	4312.654	2020	210841	5412.758
2012	625640	4820.961	2021	262911	4728.188

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

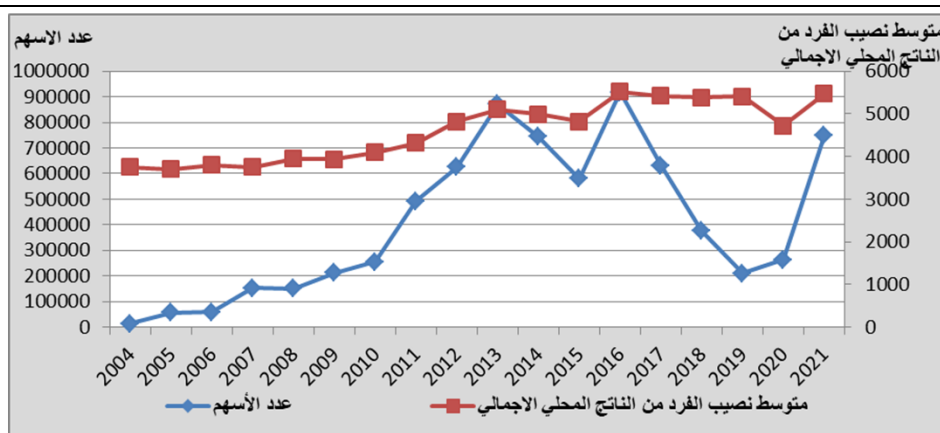
– النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للمدة (2004-2021).

– التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2007-2020).

يستدل من الجدول (1) الذي يتضمن تحديد العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) ان مؤشر عدد الأسهم للمدة من (2004-2006) شهد ارتفاعاً فقد بلغ في عام (2004) (14393) وان هذا انعكس بصورة سلبية بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (3752.634) عام (2004) واستمر مؤشر عدد الأسهم بالارتفاع إلى ان بلغ (57975) عام (2006) مما أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (3796.875) عام (2006) وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية، وهذا يعود إلى ان سبب الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة الإيرادات النفطية لنفس العام. أما المدة من (2007-2008) فقد شهدت مؤشر عدد الأسهم انخفاضاً خلال المدة فقد بلغ (152990) عام (2007) في حين ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (3754.987) عام (2007) فنخفض مؤشر عدد الأسهم إلى ان بلغ (150853)، مما انعكس بصورة سلبية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (3944.918) عام (2008) وان سبب انخفاض مؤشر عدد الأسهم هي أحداث الطائفية التي شهدها العراق وكذلك زيادة عائدات النفط لنفس المدة.

أما المدة من (2009-2013) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم زيادات متزايدة خلال هذه المدة فقد بلغ (211290) عام (2009) وبالتالي انعكس بصورة ايجابية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (3938.244) عام (2009) في حين ارتفع مؤشر عدد الأسهم بمعدلات متزايدة إلى ان بلغ (871182) عام (2013) وانعكس بصورة ايجابية على متوسط نصيب الفرد

على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (5101.040) عام (2013) وذلك يعود إلى زيادة نمو الصادرات الكلية هذا من ناحية وزيادة إيرادات الصادرات النفطية من جهة أخرى. أما المدة من (2014-2015) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم انخفاض خلال هذه المدة إذ بلغ (743852) عام (2014) مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (4993.586) عام (2014) واستمر مؤشر عدد الأسهم بالانخفاض إلى أن بلغ (579640) عام (2015) مقابل الانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (4817.351) عام (2015) وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية. أما المدة من (2016-2018) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم بالانخفاض فقد بلغ (917542) عام (2016) مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (5515.131) عام (2016) واستمر بالانخفاض إلى أن بلغ (376806) عام (2018) مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وان سبب الانخفاض هي الظروف الاقتصادية والأمنية التي مر بها الاقتصاد العراقي وما تعرض له من ازمات منها أحداث (داعش) الارهابية وما خلفته من تردي أمني ودمار للاقتصاد العراقي. أما المدة من (2019-2021) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم زيادة خلال هذه المدة فقد بلغ (210841) عام (2019) مما انعكس بصورة ايجابية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (5412.758) عام (2019) واخذ مؤشر عدد الأسهم بالارتفاع إلى أن بلغ (7477.6) عام (2021) مما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (5467.345) عام (2021) وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية. ويمكن إعادة تحليل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021) من خلال الشكل البياني (1) الآتي:



الشكل (1) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد وعدد الأسهم في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والاستعانة ببرنامج (Excel).

يتبين من خلال الشكل البياني (1) أن مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إن العلاقة ايجابية في أغلب مدة البحث وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية أي زيادة في معدلات مؤشر عدد الأسهم تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق البيانات في الجدول (1) يفسر أن العلاقة ايجابية بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وهذا يعود إلى استقرار

الاضاع الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث الذي يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية في اغلب مدة البحث.

ثانياً: العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021):
لقد تم التطرق إلى العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد (M2) وفق منطق النظرية الاقتصادية في الجانب النظري في هذا البحث (الفصل الأول) وسوف نتطرق إلى واقع تلك العلاقة في الاقتصاد العراقي وفق البيانات الواردة في الجدول (2) الذي يوضح مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021).

الجدول (2) مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021)

السنوات	عدد الأسهم	عرض النقد (M2)	السنوات	عدد الأسهم	عرض النقد (M2)
2004	14393	12254000	2013	871182	87679504
2005	55639	14684000	2014	743852	90727801
2006	57975	21080000	2015	579640	82595493
2007	152990	26956076	2016	917542	88081993
2008	150853	34919675	2017	631420	89441338
2009	211290	45437918	2018	376806	92105401
2010	255659	60386086	2019	210841	103104122
2011	492371	72177951	2020	262911	112571193
2012	625640	75466360	2021	747706	139886

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للمدة (2004-2021).

– التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2007-2020).

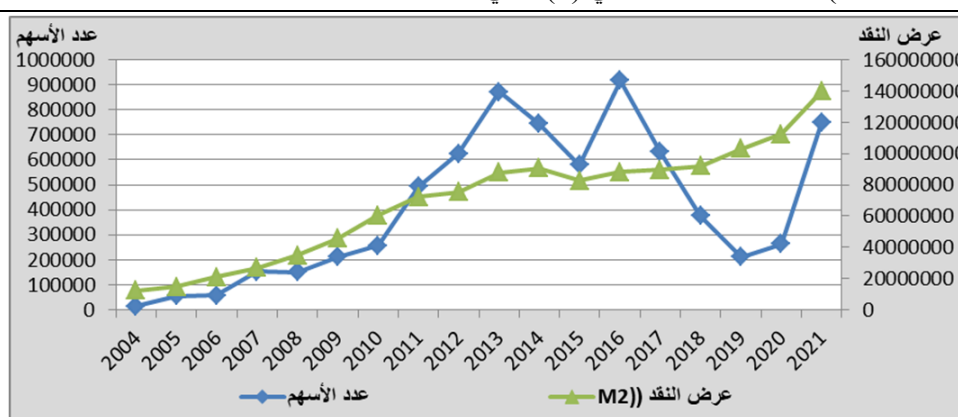
يستدل من الجدول (2) الذي يتضمن تحديد العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004-2021) ان مؤشر عدد الأسهم للمدة من (2004-2006) شهد ارتفاعاً فقد بلغ عدد عام (2004) (14393) في حين ارتفع عام (2006) ليلبلغ (57975) وان هذا انعكس بصورة ايجابية على عرض النقد خلال الاعوام (2004-2006) فقد بلغ عام (2004) (12254000) في حين ارتفع عرض النقد في عام (2006) ليلبلغ (21080000) وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية.

أما خلال المدة من (2007-2008) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم زيادة خلال هذه المدة فقد بلغ (152990) عام (2007) فنخفض إلى أن بلغ (150853) عام (2008) مما أدى إلى زيادة عرض النقد فقد بلغ (26956076) عام (2007) وارتفع عرض النقد إلى أن بلغ (34919675) عام (2008) وان انخفاض مؤشر عدد الأسهم انعكس بصورة سلبية على عرض النقد وربما يعود ذلك الانخفاض في مؤشر عدد الأسهم إلى الأزمة المالية العالمية لعام (2008) التي أصابت العالم (ازمت الرهن العقاري) وما تركته من اثار على الاقتصاد العراقي ولو كانت هذه الآثار غير مباشرة ومن بين تلك الآثار انخفاض صادرات النفط العراقي؛ لأن تلك الأزمة بدأت في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت آثارها إلى بقية انحاء العالم وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي المستورد الأكبر لصادرات النفط العراقي وبحوث الأزمة انهار الاقتصاد الأمريكي بالكامل فانخفضت استيراداته النفطية مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط العراقي.

أما المدة من (2014-2015) شهد مؤشر عدد الأسهم انخفاض خلال هذه المدة فقد بلغ (743852) عام (2014) مما انعكس بصورة سلبية على عرض النقد إذ بلغ (90727801) عام (2014) فنخفض مؤشر عدد الأسهم إذ بلغ (579640) عام (2015) مما أدى إلى انخفاض عرض النقد إذ بلغ (82595493) عام (2015) وقد يرجع السبب في انخفاض مؤشر عدد الأسهم إلى تعرض بعض المحافظات العراقية لعمليات عسكرية ضد الجماعات الارهابية وانخفاض أسعار النفط خلال تلك المدة.

أما المدة من (2016-2019) فقد أدى إلى انخفاض مؤشر عدد الأسهم إذ بلغ (917542) عام (2016) مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد إذ بلغ (88081993) عام (2016) واستمر مؤشر عدد الأسهم إلى ان بلغ (210841) عام (2019) مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد إذ بلغ (103104122) عام (2019) أي ان العلاقة سلبية بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد وهذا لا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية وقد يعزى السبب في ذلك الانخفاض إلى الحرب ضد الجماعات الارهابية (داعش) وما خلفته من دمار للبنى التحتية هذا من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى. أما المدة من (2020-2021) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم ارتفاع خلال هذه المدة إذ بلغ (262911) عام (2020) مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد إذ بلغ (112571193) عام (2020) واخذ مؤشر عدد الأسهم بالارتفاع إلى ان بلغ (747706) عام (2021) مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد إذ بلغ (139886) عام (2021) أي ان العلاقة ايجابية بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية.

ويمكن إعادة تحليل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004) من خلال الشكل البياني (2) الآتي:



الشكل (2) العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (2) والاستعانة ببرنامج (Excel).

نلاحظ من خلال الشكل البياني (2) ان مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد هي علاقة ايجابية في أغلب مدة البحث وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية أي زيادة في معدلات مؤشر عدد الأسهم يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث وهذا يعود إلى استقرار الازمات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العراقي سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو صحية جعلت من الاقتصاد العراقي يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية في أغلب مدة البحث.

ثالثاً: العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004):

لقد تم التطرق إلى مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة وفق منطق النظرية الاقتصادية في الجانب النظري من هذا البحث (الفصل الأول) وسوف نتطرق إلى واقع تلك العلاقة في الاقتصاد العراقي وفق البيانات الواردة في الجدول (3) الذي يوضح مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2021-2004).

الجدول (3) مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004)

السنوات	عدد الأسهم	معدل البطالة	السنوات	عدد الأسهم	معدل البطالة
2004	14393	26.80	2013	871182	12.10
2005	55639	17.90	2014	743852	10.60
2006	57975	17.50	2015	579640	13.18
2007	152990	11.70	2016	917542	10.80
2008	150853	15.30	2017	631420	13.8
2009	211290	14.00	2018	376806	13.59
2010	255659	12.00	2019	210841	13.65
2011	492371	11.10	2020	262911	13.74
2012	625640	11.90	2021	747706	14.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

– النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي للمدة (2021-2004).

– التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2020-2007).

يلاحظ من خلال الجدول (3) الذي يوضح العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة ان ارتفاع مؤشر عدد الأسهم خلال المدة (2004-2006) من (14393) في عام (2004) إلى (57975) عام (2006) قد أدى إلى انخفاض معدل البطالة إذ بلغ (17.50) عام (2006) بينما كان (26.80) عام (2004) وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية.

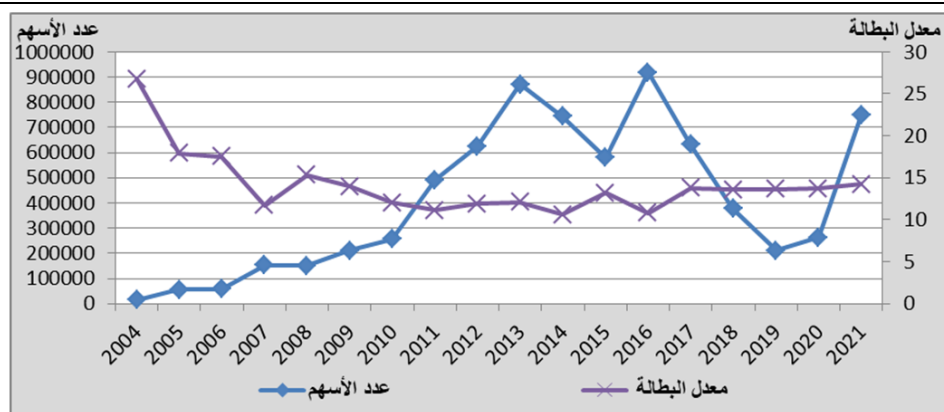
أما خلال المدة من (2007-2013) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم ارتفاع خلال تلك المدة إذ بلغ (152990) عام (2007) مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة إذ بلغ (11.70) عام (2007) واستمر مؤشر عدد الأسهم بالارتفاع إلى ان بلغ (871182) عام (2013) مما أدى إلى تغيرات في معدل البطالة المتذبذبة من سنة إلى أخرى إذ بلغ (11.70) عام (2007) فقد اخذ معدل البطالة بالانخفاض المتذبذب ليصل ذلك الانخفاض في عام (2013) إلى ما يقارب (12.10) وقد يعود سبب الانخفاض النسبي في معدلات البطالة إلى تبني الدولة سياسة التوظيف في القطاع والاتجاه نحو رفع معدلات التشغيل بهدف استيعاب عاطلين عن العمل في دوائر الدولة المختلفة.

أما المدة من (2014-2015) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم انخفاض خلال تلك المدة إذ بلغ (743852) عام (2014) مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إذ بلغ (10.60) وانخفض مؤشر عدد الأسهم في عام (2015) إذ بلغ (57960) مما انعكس بصورة سلبية على معدل البطالة إذ بلغ (13.18) عام (2015) وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية.

أما خلال المدة من (2016-2019) فقد شهد مؤشر عدد الأسهم انخفاض خلال هذه المدة إذ بلغ (917542) عام (2016) مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إذ بلغ (10.80) عام (2016) واستمر مؤشر عدد الأسهم بالانخفاض إلى ان بلغ (210841) عام (2019) مما أدى إلى استقرار معدل البطالة إذ بلغ (13.65) عام (2019) وربما يعزى السبب إلى اختلال الأوضاع الأمنية وسيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات العراقية. أما خلال المدة (2020-2021) فقد

شهد مؤشر عدد الأسهم ارتفاع خلال هذه المدة إذ بلغ (262911) عام (2020) مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إذ بلغ (13.74) وارتفع مؤشر عدد الأسهم إلى ان بلغ (747706) عام (2021) مما انعكس بصورة ايجابية على معدل البطالة إذ بلغ (14.2) عام (2021) وهذا لا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية وان سبب الارتفاع قد يعود إلى الاستقرار الاقتصادي والامني النسبيين خلال تلك العامين.

أما بخصوص العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2021) فيمكن ايضاحها من خلال الشكل البياني (3) الآتي:



الشكل (3) العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2021-2004)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3) والاستعانة ببرنامج (Excel).

يتبين من خلال الشكل البياني (3) الذي استند على بيانات الجدول (3) ان مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة ان العلاقة سلبية في اغلب مدة البحث، وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية لأن العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة هي العلاقة سلبية أي إن زيادة معدلات مؤشر عدد الأسهم تعمل على انخفاض معدل البطالة وان هذه العلاقة وفق البيانات في الجدول (3) يفسر ان العلاقة سلبية بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وهذا يعود إلى الازمات المتعاقبة التي شهدها الاقتصاد العراقي المتمثلة بالأزمات (أمنية، اقتصادية، صحية) جلعت من الاقتصاد العراقي يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية في أغلب مدة البحث.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

هناك مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها ما يأتي:

1. العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة ايجابية في اغلب مدة البحث وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية اي زيادة في معدلات مؤشر عدد الأسهم تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2. وان مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم وعرض النقد هي علاقة ايجابية في أغلب مدة البحث وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية اي زيادة في معدلات مؤشر عدد الأسهم يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
3. وان مجمل العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة هي ان العلاقة سلبية في أغلب مدة البحث وهذا يتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية لان العلاقة بين مؤشر عدد الأسهم ومعدل البطالة هي العلاقة سلبية اي ان زيادة معدلات مؤشر عدد الأسهم تعمل على انخفاض معدل البطالة في اغلب مدة البحث.
4. نستنتج من خلال الجانب التحليلي وعند النظر إلى بيانات مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية انها اخذت بالتذبذب خلال مدة البحث وهذا يعني ان سوق العراق للأوراق المالية لم يشهد حالة الاستقرار خلال تلك المدة وهذا جعل من الصعب تحديد اتجاه العلاقة من خلال الجانب التحليلي والتي كانت في إحدى المؤشرات طردية وفي مؤشر آخر عكسية.

ثانياً: التوصيات:

- هناك مجموعة من التوصيات لعل أهمها ما يأتي:
1. يجب على الدولة ان تعمل على ايجاد الحلول المناسبة والعمل على ايجاد البديل للمالئ مثل تنمية القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وخاصة ان العراق يتمتع بوفرة وخصوبة أراضيها، فضلاً عن وفرة المياه الموجودة، إذ إن العراق يملك نهري (دجلة والفرات) لذلك يجب على الدولة والمؤسسات المسؤولة أن تعمل جاهدة إلى استقلال هذه الثروات الطبيعية استغلالاً أمثل بهدف تحسين وتطوير النمو الاقتصادي في البلد والذي يقطف ثماره الأفراد.
 2. توجيه الاتفاق الحكومي نحو القطاعات الإنتاجية والتركيز على المشاريع التطويرية التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي ويجاد فرص العمل من اجل تشغيل الايدي العاملة للتقليل من مشكلة البطالة.
 3. ضرورة تحقيق الاستقرار الامني والسياسي في العراق لأنه سيكون عامل جذب لأصحاب رؤوس الاموال للاستثمار في العراق في السوق العراقية للأوراق المالية وغيرها مما ينعش وضع العراق الاقتصادي والمالي.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1. بن قنؤ، اشواق، (2013)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.
2. الجبوري، ياسمين سليم كاظم، (2022)، قياس أثر السلامة المالية لبعض المصارف التجارية العراقية الخاصة في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2019)، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة العراقية.
3. حداد، اكرم، مشهور هذلول، (2005)، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
4. خضر، جميل احمد محمود، مصطفى شلابي محمد غانم، متولي عبد المؤمن محمد المرسي، (2013)، البطالة الاسباب والاثار وتقييم السياسات الحالية واليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، ط1، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر.
5. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل، (1990)، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
6. الربيعي، فلاح خلف، (2009)، سبل الارتقاء بسوق العراق للأوراق المالية، جريدة الصباح، العدد (26).
7. رشوان، احمد حسين عبد الحميد، (2015)، أزمات الشباب والبطالة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.

8. سراي ومرزوق، صالح ونيل، (2020)، دراسة اقتصادية تحليلية لأثر التضخم على مؤشرات أداء السوق المالية حالة سوق عمان للأوراق المالية للمدة (1980-2015)، المجلد (2)، الأردن.
9. السيد علي، عبدالمنعم، نزار، سعد الدين عيسى، (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
10. شلهوب، علي محمد، (2010)، شؤون النقود وأعمال البنوك، ط1، شعاع للنشر والعلوم، عمان.
11. الشمري، خالد توفيق، (2009)، مدخل في علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلّي، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
12. الشمري، محمد جابر طه، (2008)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر نموذجاً، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق.
13. عبد، مهند خميس، (2021)، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2019)، اطروحة دكتوراه، جامعة الفلوجة، العراق.
14. عبدالسميع، اسامة السيد، (2007)، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
15. عبدالكريم ودلول، هشام طلعت و عماد عبدالحسين، (2011)، واقع أداء سوق العراق للأوراق المالية ومقارنته مع بعض الأسواق المالية العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (88)، الجامعة المستنصرية، العراق.
16. عجمية محمد عبدالعزيز، عطية ناصف ايمام، (2006)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الاسكندرية.
17. القرشي، مدحت، (2007)، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
18. كاظم، كامل علاوي، حسين لطيف الزبيدي، (2013)، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. ماجد، صبيح، (2008)، التنمية الاقتصادية، ط1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
20. المان، احمد الشريف، (2010)، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
21. نجم، رفاة عدنان، (2020)، أثر عرض النقد وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980-2017)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (49)، العراق.
22. النعيمي، عدنان تابه والخرشة، ياسين كاسب، (2007)، أساسيات في الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
23. الوادي، محمود حسين، ابراهيم خرسين، نضال الحواري، (2007)، الأساس في علم الاقتصاد، ط1، دار البيازوري للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

24. Amine, V. (2003), Sarkan, poverty Alleviation towards sustainable Development, Revue Economie et management, Universite de Tlemcen, No. 2, Mars, P. 113.
25. Bjork, Gordon J. (1999), The Way It Worked and Why It Won't Structural change and the Slowdown of U.S. Economic Growth. Westport, CT, London: Praeger, 67.